

الدورة الخامسة

لاهاي

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

### تقرير عن تجديد تعيين مراجع الحسابات الخارجي

مذكرة من الأمانة

تلقت أمانة جمعية الدول الأطراف التقرير التالي من المحكمة وطلب منها تقديمه إلى الجمعية عن طريق لجنة الميزانية والمالية.

## ألف- خلفية

- ١- ينصّ البند ١٢-١ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة على ما يلي:  
 "تعيّن جميعة الدول الأطراف مراجعا للحسابات قد يكون شركة لمراجعي الحسابات معترفا بها دوليا أو مراجعا عاما للحسابات أو أحد مسؤولي دولة طرف يحمل لقباً مماثلاً. ويُعيّن مراجع الحسابات لفترة أربع سنوات ويجوز تجديده تعيينه."  
 ٢- وقامت جميعة الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الأولى المعقودة عام ٢٠٠٢ بتفويض تعيين مراجع خارجي لمكتب الجمعية ("المكتب") ورجت منه أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها الأولى المستأنفة التي انعقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفي وقت لاحق من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قام مكتب مدير الخدمات المشتركة التابع للمحكمة بتعميم طلب على بعثات الدول الأطراف في كلٍّ من لاهاي وبروكسال بتقديم اقتراحات تتعلق بمنصب مراجع الحسابات.  
 ٣- وأبلغت الجمعية، أثناء الاستئناف الثاني لدورتها الأولى بأن المكتب تصرف، في جلسته المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بموجب السلطة المسندة من الجمعية فعين مكتب مراجعة الحسابات الوطني في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية كمراجع حسابات للمحكمة وذلك لفترة أربع سنوات. وقام هذا التعيين على أساس نتائج عملية تقديم عروض أجريت وأبلغ بها مكتب مراجعة الحسابات الوطني عن طريق رسالة موجهة من رئيس الجمعية. وهذا التعيين تنتهي مدته في أعقاب المراجعة التي يُجريها المكتب المذكور لحسابات الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.  
 ٤- وبينت الجمعية، في دورتها الرابعة المعقودة في عام ٢٠٠٥ أنها كانت، من حيث المبدأ، تميل إلى تجديد تعيين مكتب مراجعة الحسابات الوطني كمراجع للحسابات لفترة ثانية قوامها أربع سنوات وطلبت إلى المحكمة أن تقدّم تقريراً إلى الجمعية من خلال لجنة الميزانية والمالية عن أحكام وشروط تجديد التعيين هذا.<sup>(١)</sup>

(١) لوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة، لاهاي، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/4/32) الجزء الثاني، باء-٣، الفقرة ٤٥.

## باء- أحكام وشروط تجديد التعيين

٥- استرعت المحكمة انتباه مكتب مراجعة الحسابات الوطني إلى ما أبدته الجمعية من ميل إلى تجديد هذا التعيين وناقشت مع مكتب مراجعة الحسابات الوطني الأحكام والشروط التي سيقوم عليها تجديد التعيين. ويستند مايلي إلى المناقشات التي أجريت.

٦- وبلغت رسوم مكتب مراجعة الحسابات الوطني عمّا اضطلع به من مراجعة لحسابات المحكمة طيلة الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ما مقداره ٤٠,٠٠٠ يورو. وازدادت الرسوم المفروضة، منذ ذلك الوقت، فوصلت إلى ٥٢,٠٠٠ يورو فيما يخصّ المراجعة التي أجريت عام ٢٠٠٥ لحسابات المحكمة و ٣,٠٠٠ يورو فيما يخص مراجعة حسابات الصندوق الاستئماني للضحايا عن الفترة نفسها. وبين مكتب مراجعة الحسابات الوطني للمحكمة أن هذه الزيادة تعكس عبء العمل المتنامي الذي تنطوي عليه مراجعة حسابات المحكمة في ضوء النموّ الذي شهده حجم المحكمة وجملة الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة منذ عام ٢٠٠٢. كما بين مكتب مراجعة الحسابات الوطني أنه يتوقع أن تقتصر رسومه عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ على زيادة سنوية لا يتجاوز مقدارها ٣,٥ في المائة<sup>(٢)</sup> ويرد في المرفق بيان بالرسوم عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ مقدم من مكتب مراجعة الحسابات الوطني إلى المحكمة.

٧- وترى المحكمة أن الترتيبات الراهنة أثبتت نجاعتها وأنها تمثل التوازن الصحيح بين إمكانية التنبؤ بتكاليف مراجعة الحسابات والمرونة في إضافة عناصر إضافية إلى نطاق العمل الذي يضطلع به مكتب مراجعة الحسابات الوطني إن دعت الحاجة.

٨- وتبعاً لذلك، وإذا ما قررت الجمعية في دورتها الخامسة تجديد تعيين مكتب مراجعة الحسابات الوطني كمراجع للحسابات، يُقترح أن يُبلغ ذلك ثانية إلى المكتب المذكور بواسطة رسالة من رئيس الجمعية موجهة إلى مراجع الحسابات العام في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية مع الإشارة إلى رسالة مكتب مراجعة الحسابات الوطني بشأن جدول الرسوم التي يتوقعها والمتصلة بأعمال مراجعة الحسابات خلال فترة تجديد التعيين. بالإضافة إلى ذلك، تُجري حالياً المحكمة مناقشات مع مراجع الحسابات الخارجي بغية صياغة وتنفيذ عقد رسمي متصل بمراجعة الحسابات، ويعكس هذا العقد شروط الجمعية ويتضمن الرسوم المتوقعة المتفق عليها والمشار إليها أعلاه.

(٢) لقد أكد مكتب مراجعة الحسابات الوطني هذا الأمر خطياً في رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦.

المرفق

بيان برسوم مراجعة الحسابات للفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠  
(باليورو)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥ (متفق عليها)	٢٠٠٤ (فعليه)	٢٠٠٣ (فعليه)	سنة الحسابات
٥٩,٠٠٠	٥٧,٥٠٠	٥٦,٠٠٠	٥٤,٥٠٠	٥٣,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٤٥,٥٠٠	٤٠,٠٠٠	المحكمة الجنائية الدولية
٦,٠٠٠	٥,٥٠٠	٥,٠٠٠	٤,٥٠٠	٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٢,٠٠٠	الصندوق الاستئماني للضحايا
٦٥,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٦١,٠٠٠	٥٩,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٤٨,٥٠٠	٤٢,٠٠٠	مجموع الرسوم
٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٦	١٤,٦	١٤,٣		الزيادة بالنسبة المائوية